

العدد ٦٦ / ربيع ٢٠٠٥

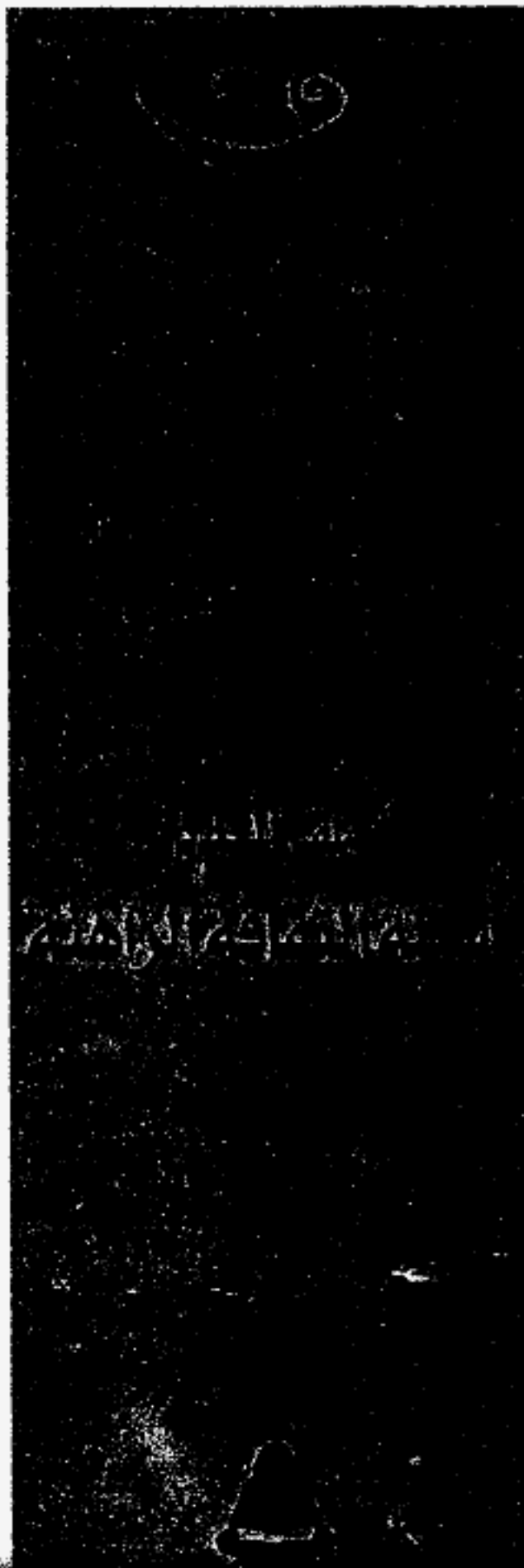
كتابخانه و مركز اطلاع رساني
بياد و ايريه العارف اسلامي

فصول

١٤١٢٨٤

مجلة النقد الأدبي
علمية محكمة

١٨ دز ٣٨٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب

التفكيك



جوناثان كلر / ت، حسام نايل

تفويبه: يتكون كتاب "كلر" من ثلاثة فصول: الأول منها عبارة عن نقاش واسع لاستراتيجيات القراءة وعمليات القراءة، وهي الاستراتيجيات التي هيأت- بقصد أو دون قصد- نقاد الأدب ودارسي نظريته لاستدخال الممارسة التفكيكية- الممارسة الفلسفية أساساً- في برامجهم النقدية والتنظيرية. ومن ثم يتولى الفصل الثاني عبء القيام بمناقشة رائعة ومستفيضة- على درجة كبيرة من الصعوبة والتعقيد- لممارسة التفكيك عند مبتدعه "دريدا"، غير أنه يتجنب ما قد قامت به "جايتري سبيفاك" في مقدمتها الطويلة الوافية لـ *Of Grammatology* كي يسلب الضوء على ما تجنبته "سبيفاك" نفسها. وبذلك يشكل هذا الفصل مع مقدمة "سبيفاك" خلفية واسعة وتمهيداً موثوقاً به لمن أراد الاقتراب من التفكيك؛ فهما معاً مفتاح واحد لبوابة التفكيك المستغلقة، غير أنه مفتاح ثقيل يقتضى بذل العناء والجهد (وبناءً عليه نتولى ترجمة كتاب "كلر" كاملاً، كما سنتولى تنقيح وتهذيب ترجمتنا لمقدمة "سبيفاك" التي نشرناها منذ عامين تقريباً إذ وجدناها عسيرة على القارئ في كثير من مواضعها). أما الفصل الثالث فهو مناقشة صبورة ومتأنية ووافية لممارسي النقد التفكيكي.

لقد صدر هذا الكتاب منذ أكثر من عشرين عاماً، ونحن لانعرف لماذا تأخرت ترجمته حتى الآن (صدرت أيضاً مقدمة "سبيفاك" منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً!!). كما لا نعرف لماذا يتم التشنيع على التفكيك دون دراية به (ولا نعرف أيضاً ما الذي يدور الآن في قاعات الدرس بالجامعة). لا بد أن نعرف الأشياء قبل أن نرفضها أو نقبلها. لا بد أن نلطفها ونحنو عليها حتى تقترب منا فتلين فنلامسها ثم نبدي الرأي- إن رغبتنا- بعد تجربتنا معها. وعندئذ سيكون هو الرأي وستكون لنا الحجج والأسانيد. ولنا في "كلر"- عمدة البنيوية الراسخ وشارحها الموثوق به، الرجل المدقق الصبور- أسوة ومن عجب أن نفرأ ممن استخدموا "شارة" التفكيك فوضعوها على دراسات أو مقالات لهم تنم عن جهلهم به - لا يدركون أن "زمن الشارات" قد فات، فلا حظوة الآن لشارة أو صاحبها. إنما الحظوة لمن عرف نفسه بغيره، وهي حظوة لا يمنحها أحد لأحد. وقبل أن نبدأ نص الترجمة تنبغى الإشارة إلى إفادتنا من "بشير السباعي" بخصوص بعض مفردات وعبارة وردت بالفرنسية دون مقابل إنجليزي، أما الإفادة الأولى - في هذا النص وغيره - فكانت من جابر عصفور الذي كان أول من علمنى اسم "التفكيك" والنطق به.

يتخذ التفكير مظاهر عديدة: مرة يبدو موقفاً فلسفياً، وثانية يكون استراتيجية سياسية أو فكرية، ومرة ثالثة يبدو طريقة في القراءة. وبالطبع ينشغل دارسو الأدب ونظريته انشغالا أكبر بقوة التفكير من حيث كونه منهجاً يصلح للقراءة والتفسير. ولأن غايتنا هاهنا شرح الكيفية التي يمارس بها التفكير دوراً في الدراسات الأدبية ثم تقييم هذا الدور، فسوف نجعل التفكير من حيث كونه استراتيجية فلسفية نقطة البداية^(١).

قد نرى أن التفكير— من حيث كونه استراتيجية ضمن حدود الفلسفة واستراتيجية للبحث في الفلسفة— ممارسةً تجهد من أجل القيام بمناقشة دقيقة جداً داخل الفلسفة، كما تجهد في الآن نفسه من أجل إزاحة المقولات الفلسفية أو المحاولات الفلسفية ذات الهيمنة. ومن ثم يصف دريدا "استراتيجية تفكير شاملة" على النحو الآتي: "في التعارض الفلسفي التقليدي لسنا أمام تعايش آمن للطرفين المتقابلين، بل نحن أمام ترابعية قامة؛ إذ يهيمن أحد الطرفين على الآخر (قيماً ومنطقياً، إلخ) فيحتل بذلك موقع السيد. ويقتضى تفكير التعارض— أولاً وعند لحظة معينة— قلباً لهذه الترابعية" (مواقع، ص ص ٥٦/٤١ - ٥٧).

وليس هذا القلب سوى خطوة أساسية؛ إلا أنه مجرد خطوة. ويتابع دريدا وصف هذه الاستراتيجية الشاملة، موضحاً أنه يتحتم على التفكير "أن يمارس قلباً للتعارض الكلاسيكي وإزاحة شاملة للنسق، عبر إيماءة مزدوجة وعلم مزدوج وكتابة مزدوجة. وبهذا الشرط وحده سيتوفر التفكير على وسائل قلقة"^(٢) حقل التعارضات الذي ينتقده والذي هو أيضاً حقل من القوى المنظمة المتواترة" (هوامش الفلسفة، ص ٣٩٢/SEC ص ١٩٥). إذن، يشتغل ممارس التفكير ضمن حدود العلاقات المتبادلة التي بمقتضاها ينشأ النسق، وغايته من ذلك تصديق النسق.

ويقوم دريدا بصياغة أخرى لهذه الاستراتيجية الشاملة، كما يأتي: "إن تفكير الفلسفة يعني - إذن - الاشتغال عبر الجينالوجية التي قد شيدت مفاهيم الفلسفة اشتغالا يُقيم عند هذه المفاهيم إقامة يُداخلها الشك، ويُعيّن في الوقت نفسه— من منظور خارجي ليس بالإمكان منحه اسماً أو وصفاً بعد— ما قد حجب هذا التاريخ أو أبعده؛ ذلك التاريخ الذي قد أنشأ نفسه من أوله إلى آخره تاريخاً لهذا الكبت. وها هنا يكمن الرهان" (مواقع، ص ١٥/٦).

ويمكن أن نضيف صيغةً ثالثة إلى السابقتين: إن تفكير خطابي ما يعني إظهار الكيفية التي بها يجعل الخطاب أسس الفلسفة تشرع في التآكل حال أن يؤكد هذا الخطاب، أو يعني إظهار الكيفية التي تشرع بها التعارضات الترابعية التي يتكئ عليها الخطاب في التآكل، ولن يتم ذلك إلا عن طريق تعيين ماهية العمليات البلاغية الناشطة التي تنتج الأساس المفترض الذي يُقيم البرهان في النص، سواء أكان هذا الأساس مفهوماً مفتاحياً أم مقدمة منطقية. وعلى اختلاف هذه الصيغ الواصفة لاستراتيجية التفكير الشاملة فيما تشدد عليه— تميلُ حال الممارسة إلى الالتقاء عند نقطة واحدة. ولتوضيح ذلك سوف نتأمل بإيجاز حالة من التفكير يقوم بها نيتشه، ألا وهي تفكيره لمبدأ السببية^(٣).

إن السببية مبدأً أساسياً من مبادئ جنسنا البشري؛ إذ ليس بقدرتنا أن نحيا أو نفكر كما قد تعودنا دائماً دون افتراض أن حدثاً يتسبب في حدث آخر، وأن الأسباب تُولّد النتائج على الدوام. ولنلاحظ عند هذا المستوى أن مبدأ السببية ينطوي على تأكيد الأسبقية المنطقية والزمنية للسبب على النتيجة، غير أن نيتشه يرى في شذرات من كتابه إرادة القوة أن مفهوم البنية السببية هذا، ليس معطى في حد ذاته، وإنما هو نتاج نشاط بلاغي أو مجازي مُستحكّم، أو هو نتاج عملية من القلب الكرونولوجي نقوم بها. لنفترض أن شخصاً قد شعر بألم ما، هذا الشعور سوف يدفعه دون شك إلى البحث عن سبب الألم، فقد يفتش مثلاً عن دبوس ثم يفترض ارتباطاً

بين الشعور بالألم والدبوس، فيقلب بذلك الترتيب الحسى أو الفينومينولوجى الذى بمقتضاه يحدث الألم أولاً ثم الدبوس ثانياً لينتج التسلسل السببى الآتى: دبوس a pin، ثم ألم a pain. "إن ما نعيه من العالم الخارجى يأتى بعد وعينا بالتأثير الذى قد حدث لنا، ثم نعتبره فيما بعد سبباً لذلك التأثير. وبذلك نعكس الترتيب الزمنى للسبب والنتيجة، على غير مقتضى ظاهراتية العالم الداخلى، فتغدو الواقعة الأساسية فى التجربة الداخلية هى أننا نتخيل السبب بعد حدوث النتيجة" (الأعمال الكاملة، مجلد ٣، ص ٨٠٤). وهكذا تُنتج الكناية (أو استبدال السبب بالنتيجة) مخطط السببية؛ وإذا كان ذلك كذلك فلن ينطوى المخطط السببى على أساس راسخ يُقيمه، وإنما يصبح نتاج عملية مجازية ناشطة.

ولنكن واضحين قدر الإمكان بخصوص مؤديات هذه الحالة: أولاً لا يودى تفكيك مبدأ السببية بهذه الكيفية إلى استنتاج عدم صحة المبدأ حتى نتخلى عنه، وإنما على العكس من ذلك يتكئ التفكيك نفسه على فكرة السبب؛ إذ يدعى التفكيك أن تجربة الألم تتسبب فى اكتشاف الدبوس، ومن ثم تتسبب فى توليد السبب. وحال أن يكون ذلك كذلك فإن تفكيك السببية يقتضى تشغيل فكرة السبب وتطبيقها على العملية التى بمقتضاها يحدث السبب نفسه، وهكذا لا يلجأ التفكيك إلى مبدأ منطقى يعلو على مبدأ السببية، وإنما يستخدم المبدأ نفسه الذى يسعى إلى تفكيكه. ليس مفهوم السبب خطأً كان يمكن للفلسفة ألا تقع فيه أو كان يتحتم عليها ألا تقع فيه، وإنما هو مفهوم لا مفر منه، سواء فى الحاجة التى يقوم بها التفكيك أو فى أية حاجات أخرى. وثانياً لا بد من التفرقة بين تفكيك نيتشه لمبدأ السببية وما يقدمه هيوم من أدلة تنهض بالتشكيك فى المبدأ، على الرغم من أن الفيلسوفين يبغيان بصفة عامة هدفاً واحداً. يدعى هيوم فى مؤلفه رسالة فى الطبيعة الإنسانية أن بحث السياقات السببية سوف يُفضى بنا إلى اكتشاف علاقات من الاتصال والتتابع الزمنى، وأما أن تعنى "السببية" أشياء أبعد من هذه العلاقات فهذا أمر ليس بقدرتنا البرهنة عليه. حينما نقول إن شيئاً ما يتسبب فى شىء آخر فما نخبره فى الواقع هو "أن موضوعات متماثلة تنموضع على الدوام فى علاقات متماثلة من الاتصال والتتابع" (I, III, VI). ويُسائلُ التفكيك السببية بالطريقة نفسها، غير أنه يقوم فى الوقت نفسه بخطوة مختلفة تماماً؛ إذ يوظف فكرة السبب نفسها فى الحاجة. ولو اعتبرنا "السبب" تفسيراً للاتصال والتتابع فسيصبح الألم من ثم سبباً بما أننا نستشعره أولاً فى سياق خبرتنا^(١). وهذا الإجراء المزدوج المتضمن فى توظيف المفاهيم أو المقدمات المنطقية بشكل ترتيبي لا يجعل الناقد منفصلاً عما يفعل ومتشككاً فيما يفعل، وإنما يورطه توريطاً غير ممكن تبريره، مما يؤكد حتمية السببية لحظة إنكارها أى تبرير قاطع. ويُعد ذلك وجهاً من وجوه التفكيك، يلقي الكثيرون صعوبة فى فهمه أو تقبله.

وثالثاً يقلب التفكيك التعارض التراتبى الذى يُقيم مخطط السببية. فالحاصل أن التمييز بين السبب والنتيجة يجعل من السبب أصلاً Origin بمنحه أسبقية زمنية ومنطقية، فى حين تصبح النتيجة مشتقة وثانوية ومعتمدة على السبب. ونحن نلاحظ أن التفكيك الذى يشتغل ضمن حدود التعارض يُبطل الترتب عن طريق استبدال فى الصفات المائزة غير عابئ باستكشاف دوافع العملية التى بمقتضاها يحدث الترتب، أو تضمينات هذه العملية. وحال أن يكون ذلك كذلك فالنتيجة هى ما يتسبب فى السبب حتى يصير سبباً؛ ولذلك فمن الأخرى منح النتيجة - وليس السبب - مرتبة الأصل. وعن طريق إظهار أن الحجة التى بمقتضاها يحتل السبب مرتبة أعلى، هى نفسها الحجة التى بمقتضاها نتمكن من منح المرتبة نفسها للنتيجة - نستطيع أن نُعرى وتُبطل العملية البلاغية الناشطة المسئولة عن إحداث الترتب، منتجين بذلك إزاحة دالة. وإذا كان بقدرة أى من السبب أو النتيجة أن يشغل مرتبة الأصل فلن يكون الأصل والحال هكذا أصلياً، ويخسر من ثم

امتيازَه الميتافيزيقي. وحال أن يكون الأصلُ اللاأصلِي مفهومًا Concept لا يُبرِّره نسقٌ سابقٌ عليه، تنهار فكرة النسق بكاملها.

إن تفكيك نيئتسه لبدأ السببية يثير إشكالات عديدة، وقد اخترناه شاهدًا موجزًا على الإجراءات العامة التي نواجهها في نصوص جاك دريدا، وهي نصوص/كتابات تشتبك مع سلسلة طويلة من النصوص، حيثما يأتي في المقام الأول الفلاسفة الكبار بالإضافة إلى آخرين: أفلاطون في (التشتيت)، وروسو في (في علم الكتابة)، وكأنت في ("اقتصاد المحاكاة"، الحقيقة في الرسم)، وهيجل في (هوامش الفلسفة، نواقيس)، وهوسرل في (أصل الهندسة، الصوت والظاهرة، هوامش الفلسفة)، وهيدجر في (هوامش الفلسفة)، وفرويد في (الكتابة والاختلاف، كارت بوستال)، ومالارميه في (التشتيت)، وسوسير في (في علم الكتابة)، وجينيت في (نواقيس)، وليفي شتروس في (الكتابة والاختلاف، علم الكتابة)، وأوستن في (هوامش الفلسفة). ومعظم هذه الاشتباكات تتعلق بإشكال يحدّد دريدا طبيعته بشكل دقيق في مؤلفه "صيدلية أفلاطون"، وهذا الإشكال هو: في كتابته الفلسفية يشجب أفلاطون الكتابة. لماذا؟

ما القانون الذي يتحكم في هذا "التناقض"، في هذا التعارض الذي ينطوي عليه شجب الكتابة أثناء الكتابة، وفي قول يعلن عن نفسه ضد نفسه حال أن يجد طريقه إلى الكتابة، حال أن يسيء إلى هويته الذاتية بالكتابة، ثم ينقل ما هو خاص به من وضد ونحو أساس الكتابة؟ هذا "التناقض" الذي ليس إلا علاقة ذاتية ينطوي عليها أسلوب الأداء بما أنه يُعارض نفسه بالنص المكتوب، ... هذا التناقض ليس طارئًا (التشتيت، ص ١٥٨).

يُعرّف الخطابُ الفلسفي نفسه بالتعارض مع الكتابة، ومن ثمّ بالتعارض مع نفسه، ويدعى دريدا أن هذا الانقسام الذاتي أو التعارض الذاتي ليس غلطة mistake أو مصادفة تظهر أحيانًا في النصوص الفلسفية، وإنما هو خاصية بنيوية ينطوي عليها الخطابُ الفلسفي نفسه. لماذا توجد هذه الخاصية؟ هذا هو السؤال الذي يمثل نقطة بدء في النقاش الذي يقوم به دريدا، مما يثير أسئلة عديدة من قبيل: لماذا تُقاوم الفلسفة فكرة أنها نوع من الكتابة؟ ولماذا يكتسب السؤال عن موقع الكتابة هذه الأهمية؟

١- الكتابة ونزعة مركزية اللوجوس:

يُؤرّشف دريدا في كتابه "في علم الكتابة" وفي كتب أخرى المرتبة المتدنية التي تحظى بها الكتابة في الكتابات الفلسفية. وقد افترض الفيلسوف الأمريكي ريتشارد رورتي أننا نظن بدريدا الإجابة عن السؤال الآتي: "المفترض أن الفلسفة هي نوع من الكتابة، فلماذا يلقي هذا الافتراض مقاومة؟ وهو السؤال الذي يتحول في عمل دريدا إلى سؤال آخر يتسم بالاستخفاف: "ما الذي يجب على الفلاسفة أن يعتقدوه بخصوص ما تكون عليه الكتابة، وهم الذين يرفضون هذا الوصف بالذات؛ ذلك أنهم يجدون فكرة أن الفلسفة كتابة فكرة تستثير انزعاجهم على الدوام؟" (الفلسفة بوصفها نوعًا من الكتابة، ص ١٤٤).

إن الفلاسفة يكتبون، غير أنهم لا يعتقدون أن الفلسفة ينبغي أن تكون كتابةً. والفلسفة التي يكتبونها تُعتبر الكتابة وسائلًا لتعبير هو في أحسن الأحوال لا علاقة له بالفكر الذي يُعبّر عنه، وفي أسوأ الأحوال يُعدّ عائقًا أمام هذا الفكر. ويتابع رورتي موضحًا أنه فيما يتعلق بالفلسفة: "تصبح الكتابة اضطرارًا تيسًا؛ لأن ما تبغيه الفلسفة فعليًا الإراءة والبرهنة والإشارة والإظهار

والوصول بالمُحاور إلى النظرة المُحدّقة في حضرة العالم... ذلك أن تمامية العلم تقتضى أن تكون الكلمات التي "يصوغ" بها الباحث نتائجَه قليلةً وشفافةً كلما أمكن... تهدفُ الكتابةُ الفلسفيةُ— عند هيدجر وعند الكانطيين— إلى وضع نهايةٍ للكتابة، في حين تُفضي الكتابةُ عند دريدا إلى المزيد والمزيد من الكتابة، على الدوام" (صه ١٤).

تتوق الفلسفةُ بشكلٍ مميزٍ إلى حل المشكلات، أو إلى إظهار الكيفية التي تكون عليها الأشياء، أو إلى تحليل الموضوعات الشائكة؛ ومن ثم تتوق إلى وضع نهايةٍ للكتابة حول موضوع ما بالعثور على الحق فيه. وبالطبع ليست الفلسفة وحدها في هذا المسعى على الإطلاق؛ ذلك أن أي فرع معرفي منضبط يتحتم عليه افتراضُ إمكانِ حلِّ إشكالٍ ما والظفر بالحقيقة ثم كتابة الكلمات الأخيرة. إن الغاية المُتلى في أي فرع معرفي هي الغاية المُتلى من أي بحثٍ يصل بالكتابة إلى نهايتها. ونقادُ الأدب الذين يُفزعهم تكاثرُ التفسيرات كما يفزعهم مشهدُ مستقبلٍ تُؤلّد فيه الكتابةُ مزيداً من الكتابة ما دامت المجالات الأكاديمية ومطابع الجامعة— هؤلاء النقاد غالباً ما يحاولون وضع تصور للوسائل التي تصل بالكتابة إلى نهايتها عن طريق إعادة صياغة غايات النقد الأدبي حتى يكون فرعاً معرفياً منضبطاً. وعادة ما تُعرّفُ الادعاءاتُ المثارة حول الغرض الحقيقي من النقد مهماته بأنها مهماتٌ قد اكتملت من حيث المبدأ. وإذن يلتمس هؤلاء النقاد أيضاً الأمل في قول الكلمة الأخيرة حتى تتوقف عملية التعليق على النصوص. والحاصل أن الأمل في الوصول إلى الصواب يدفعهم إلى الكتابة، مع أنهم يعرفون تمام المعرفة أن الكتابة لا تضعُ نهايةً للكتابة. والمفارقةُ كامنةٌ في أن التفسيرَ الأكثر قوةً والتمتعَ بسلطةٍ مرجعيةٍ لا يُؤلّد إلا مزيداً من الكتابة.

وأياً كان ما تثيره الكتابةُ من إزعاجات يعانيتها نقادُ الأدب فإن الوضعَ شديد الخطورة بالنسبة إلى الفلاسفة خصوصاً؛ ذلك أنهم يفتشون عن حلٍّ للمشكلات المتعلقة بشروط الحقيقة وإمكان المعرفة والعلاقة بين اللغة والعالم، ومن ثمّ تصبح علاقة لغتهم بالحقيقة وبالعالم جزءاً من المشكلة. وإذن سوف يخلق اعتبارُ الفلسفةِ كتابةً صعوباتٍ كبيرة. الفلسفةُ هي تعريفٌ لعلاقة الكتابة بالعقل، وإذن يتحتم عليها ألا تكون هي نفسها كتابةً نظراً لأنها تبغى تعريفَ العلاقة من منظور العقل وليس من منظور الكتابة، وبما أن الفلسفةُ تحدد حقيقةَ علاقة الكتابة بالحقيقة، يتوجب عليها أن تنحاز للحقيقة وليس للكتابة. إن ملاحظة دريدا التي اقتبسناها أعلاه والمتعلقةُ بالقول الذي يعلن عن نفسه ضد نفسه حالما يكتب نفسه أو حالما يكون مكتوباً، هذه الملاحظةُ دقيقةٌ جداً؛ لأن ما قد كتبتُ بدءاً من أفلاطون مؤداه أن الفلسفةُ يجب أن تشجب الكتابة، ويجب أن تُعرّفَ نفسها ضد الكتابة. وادعاءُ الفلاسفة أن المنطق والعقل والحقيقة تُشيدُ عباراتِ الخطاب الفلسفي—ولا تشيدها بلاغةُ اللغة التي "يُعبّرون" بها— يدفع هذا الخطابُ إلى تعريف نفسه ضد الكتابة.

ومن هذا المنظور، تُعتبر الكتابةُ سطحيةً وفيزيقيةً وغير متعالية. إن ما تثيره الكتابةُ من تهديدٍ يتمثل في أن عملياتها الناشطة التي ينبغي أن تكون مجرد وسائلٍ للتعبير؛ هذه العمليات قد تؤثر أو تُلوّثُ المعنى الذي من المفترض أن تتمثله. ومن الممكن توضيح حدود هذه الفكرة على النحو الآتي: توجيد أفكار— والأفكار مملكة الفلسفة على سبيل المثال— وتوجد أنساقٌ وسيطةٌ يتم عبرها نقلُ هذه الأفكار وتبادلها، والكلامُ نسقٌ وسيطٌ تتلاشى دوائه حال نطقها، ومن ثم لا تتخذ الدوال شكلاً ملموساً، وبقدرة المتكلم إزالة أية التباسات قد تطرأ ليضمن أن أفكاره قد تم نقلها، أما في الكتابة فلا تتلاشى الهيئات الوسيطة؛ إذ تبقى الدوال لأن الكتابة تقدم اللغة في سلسلة من الإشارات المادية التي تُمارس عملها في غياب المتكلم. وفي الأشكال البلاغية التي تتمتع ببنيةٍ عاليةٍ تتسم هذه الإشاراتُ بدرجةٍ عاليةٍ من الغموض والتشابك.

إن الغاية المثلى هي تأمل الفكر على نحو يتسم بالباشرة، ولأن هذه الغاية المثلى بعيدة المنال فعلى اللغة أن تكون شفافة قدر المستطاع؛ ذلك أن عدم الشفافية ينطوي على تهديد خطير قد يؤدي بالعلامات اللغوية إلى حجب العيان المباشر، فلا تُسَعَفُ من ثم بتأمل الفكر مباشرة، كما قد تؤثر في الفكر أو تلوثه بشكلها المادى الوسيط والمتطفل. وبذلك تقع الفكرة الفلسفية في أحبولة الاحتمالات التي تنطوي عليها اللغة والتعبير وقد تتأثر بأشكال دوال اللغة، مما يؤدي - والحال هكذا - إلى افتراض علاقة سببية بين الرغبة في الكتابة والرغبة في ظفرها بما هو حق، ويعد ذلك وضعاً شديداً سوء. وعلى سبيل المثال، هل بقدرتنا التيقن من أن فكرتنا الفلسفية عن العلاقة بين الذات Subject والموضوع object ليست متأثرة بالتساوق البصرى أو المورفولوجى الذى ينطوى عليه هذان المصطلحان، وليست متأثرة بحقيقة أنهما يتشابهان صوتياً إلى حد بعيد؟ والأخطر من ذلك حالة التورية التي تُعدُّ خطيئةً في حق العقل نفسه؛ إذ يتم اعتبارُ العلاقة "العارضة" أو السطحية بين الدوال علاقةً مفهوميةً Conceptual، فتتعيين ماهية الـ "History - تاريخ" مثلاً بوصفها "His story"، أو تنشأ علاقةً بين المعنى (Sens) والغياب (Sans). إننا نعتبر التورية مزحةً مخافة أن تتسبب الدوال في تلويث الفكر.

تنبذُ الفلسفةُ الدالَّ signifié بالطريقة نفسها التي تنبذ بها الكتابة، نبدأً يُعدُّ حركةً تُؤسَّسُ بها الفلسفةُ نفسها فرعاً معرفياً منضبطاً غير متأثر بمكائد الكلمات وما تنطوى عليه من علاقات احتمالية - ضبط الفكر والعقل. وهكذا تحدد الفلسفةُ نفسها بكونها ما يتجاوزُ الكتابةَ ويعلو عليها، كما تجهد من أجل تحرير نفسها من هذه المشكلات التي تنطوى عليها الكتابةُ فتعتبر الكتابةُ بديلاً اصطناعياً عن الكلام، وما قد أسعفها بذلك أنها قد حددت طبيعة الدور الذى تقوم به اللغةُ بصدد الكتابة. وقد تمتعت الإدانةُ الموجهةُ للكتابة - وهي الإدانةُ التي نلقاها عند أفلاطون وعند غيره من الفلاسفة - بأهمية متزايدة، ولذلك سببان: الأول: أن "نزعة مركزية الصوت" التي تعتبر الكتابةَ تمثيلاً للكلام، والتي تضع الكلامَ في علاقة مباشرة وطبيعية مع المعنى - هذه النزعة مرتبطة بـ "نزعة مركزية اللوجوس" التي تنطوى عليها الميتافيزيقا ارتباطاً لا خلاص منه، والثانى: أن توجيهية الفلسفةِ نحو نظام ما للمعنى - الفكر والحقيقة والعقل والمنطق - قد اعتبر إيجاباً لها في ذاتها وتأسيساً. والإشكالُ الذى يحدد طبيعتهُ دريدا لا يتضمن علاقة الكلام والكتابة في الخطاب الفلسفى فحسب، بل يتضمن أيضاً ادعاءً أن الفلسفات المتنافسة ليست إلا نسخاً من نزعة مركزية اللوجوس، ويراهما دريدا على هذا النحو؛ لأنها تتفق جميعاً في البحث عن أساس وعن شيء لا نخطاه، وهذا ما يجعلها فلسفات تتنافس على هذا الأساس.

لقد أسست الفلسفةُ "ميتافيزيقا الحضور"، وهي الميتافيزيقا الوحيدة التي نعرفها. يكتب دريدا: "من الممكن تبين أن كل الأسماء تعود إلى أسس أو إلى مبادئ، أو تعود إلى مركز يشير دائماً إلى استمرارية الحضور" (الكتابة والاختلاف، ص ٤١١/٢٧٩). إن نزعة مركزية الصوت، أى الامتياز المنعقد للصوت:

تندمج، على طول التاريخ، مع تحديد معنى الوجود عموماً بوصفه حضوراً، كما تندمج مع كل التحديدات الفرعية التي تستند إلى هذا الشكل العام وتُنشئ ضمن حدوده نسقها وترابطاتها التاريخية بشكل عضوى (حضور الموضوع إلى النظر بوصفه جوهرًا ومثالا eidos، والحضور بوصفه جوهرًا/ماهية/ وجودًا "كائنية ousia"، والحضور الزمنى بوصفه نقطة "stigma" لأن أو اللحظة "nunc"، والحضور الذاتى الذى

ينطوى عليه الأنا أفكر The Cogito والوعى والذاتية والحضور معاً للذات والآخر والبين ذاتية بوصفها ظهوراً قسدياً للأنا ego، إلخ). وعلى هذا النحو تنعقد نزعة مركزية اللوجوس فى تحديد وجود الوجود بوصفه حضوراً (فى علم الكتابة، ص ٢٣/١٢).

إن كل مفهوم من هذه المفاهيم - التى تنطوى جميعها على فكرة الحضور - قد اتخذ فى كل المشروعات الفلسفية صفة الأساس وتمّ اعتباره مركزاً؛ أى قوة أو مبدأ يُرتكزُ إليه. فى تعارضات من قبيل: معنى/شكل، وروح/جسد، وحدس/تعبير، وحرفى/مجازى، وطبيعة/ثقافة، وعقلى/احسى، وإيجابى/سلبى، ومتعالى/تجريبى، وجاد/غير جاد - يُعزى الطرف الأعلى إلى اللوجوس، ويحتلّ وضع حضور أعلى فى حين يُؤشّر الطرف الأدنى على سقوط ما. ومن ثمّ تفترض نزعة مركزية اللوجوس أسبقية الطرف الأول، ولا تفهم الطرف الثانى إلا بالرجوع إلى الأول على اعتبار أنه حالة ثانوية أو نفى أو مظهر أو تمزق للطرف الأول. وعندئذ يصبح الوصف أو التحليل:

مشروعاً للعودة "بشكل استراتيجى" - فى عملية بمقتضاها تنشأ الأمثلة - إلى أصل أو إلى "أولية" اعتبارت بسيطة وبكراً وسوية ونقية ومعيارية ومتطابقة مع نفسها؛ مما يؤدى بالتالى إلى التفكير فى عملية الاشتقاق وحالة الثانوية والتلف التدريجى والمصادفة، إلخ. وقد مضى كل الميتافيزيقيين فى طريقهم على هذا النحو بدءاً من أفلاطون إلى روسو، ومن ديكارت إلى هوسرل: الخير قبل الشر، والإيجابى قبل السلبى، والنقى قبل المهجن، والبسيط قبل المركب، والجوهري قبل العارض، والمحاكى قبل عملية المحاكاة، إلخ. وليست هذه مجرد إيماءة ميتافيزيقية واحدة من بين إيماءات أخرى، وإنما هى مقتضى ميتافيزيقى وإجراء يتمتع باستمرارية فائقة وعمق وهيمنة (الشركة المحدودة، ص ٢٣٦/٦٦).

ونفترض عمومًا أن هذا هو الإجراء المتبع فى أى تحليل "جاد": على سبيل المثال أن نقوم بوصف حالة من التفكيك تتسم بالإطلاق والسواء والمعيارية؛ أى تُنمذجُ صورةً إيضاحية لطبيعته "الجوهرية"، وفى ضوء هذه الطبيعة الجوهرية نناقش حالاتٍ أخرى باعتبارها حالاتٍ ثانوية واشتقاقية وذات طابع يتسم بالنقص. ومما يُعدُّ علامةً على شمول نزعة مركزية اللوجوس وتغلغلها، صعوبة تخيل وممارسة إجراءاتٍ بخلاف هذا الإجراء.

ومن بين المفاهيم المألوفة التى تستند إلى قيمة الحضور: فورية الحس، وحضور الحقائق المطلقة إلى وعى إلهى، والحضور الناشط لأصل ما فى سيرورة تاريخية ما، والحدس العفوى أو الحدس دون وسيط، والفرضية المتجاوزة التى تقود الفرضية والنقيضة فى التركيب الديالكتيكي، والحضور ضمن حدود الكلام فى البنيات المنطقية وبنيات قواعد اللغة، والحقيقة بوصفها ما يوجد خلف المظاهر، والحضور الناشط لغاية ما فى الخطوات المؤدية إليها. إن السلطة المرجعية للحضور؛ أى قوته التى تنطوى على تثبيت، تُشيدُ كل تفكيرنا؛ ذلك أن أفكاراً من مثل: "الإيضاح"، و"الإمساك بنقطة البدء"، و"البرهنة"، و"الكشف"، و"إظهار ما يُعدُّ الحالة بألف ولام التعريف" - تستحضر كلها فكرة الحضور. وادعاءً أن الـ"أنا" تقاوم الشك الجذرى، كما يحدث فى

الكوجيتو الديكارتى؛ لأنها حاضرةٌ إلى نفسها في فعل التفكير أو في فعل الشك— هذا الادعاء يُعدُّ طريقةً من طرق الاستناد إلى الحضور. أما الطريقة الأخرى، فهي فكرةٌ أن المعنى الذى ينطوى عليه أى منطوق حاضراً إلى وعى المتكلم؛ أى إلى "نية" المتكلم أو المتكلمة عند لحظة النطق.

وكما تشير هذه الأمثلة، تتمتع ميتافيزيقا الحضور بانتشار وألفة وقوة. ومع ذلك فتحة إشكال تواجهه هذه الميتافيزيقا على نحو مميز: حين تستشهد البراهين الفلسفية بشواهد معينة على الحضور معتبرةً هذه الشواهد أرضاً تُشيدُ عليها أفكاراً تالية، تتكشف هذه الشواهد باستمرار عن تركيبات معقدة بالفعل؛ أى أن ما يُفترض أنه معطى— أى مقومٌ أولى— يتكشف عن كونه نتاجاً لشيء سابق عليه؛ أى يتكشف عن كونه تابعاً أو مشتقاً بكيفية تحرمه من السلطة المرجعية التى ينطوى عليها الحضورُ البسيطُ أو الخالصُ.

ولعل أفضل مثال على ذلك حالة السهم المنطلق: فإذا كنا نعتبر أن الواقع هو ما يكون حاضراً عند أية لحظة محددة فسوف تنطوى حركة السهم من ثم على مفارقة؛ ذلك أن السهم موجود فى نقطة مستقلة عند كل لحظة، إنه دائماً فى نقطة مستقلة وليس فى حالة حركة، غير أننا نرغب فى الإصرار على كون السهم فى حالة حركة عند كل لحظة من بداية انطلاقه إلى نهايته، ولنا بالطبع مبررنا فى ذلك، على الرغم من أن حركته ليست حاضرة عند أية لحظة حضور. إن حضور الحركة يمكن تصوره؛ أى يمكن إنتاجه، بقدر ما تكون كل لحظة موسومة فعلياً بآثار traces الماضى والمستقبل فحسب، وحال أن تكون اللحظة الحاضرة نتاجاً لعلاقات بين الماضى والمستقبل وليست شيئاً معطى، عندئذ فحسب يمكن أن تكون الحركة حاضرة. ويمكن أن تحدث الحركة عند لحظة ما محددة لو أن اللحظة منقسمة على نفسها ضمن حدود نفسها؛ أى لو أنها مسكونة باللاحاضر.

وتلك واحدة من مفارقات زينون، مؤداها البرهنة على استحالة الحركة، غير أنها مفارقةٌ تشى بالعقبات التى يواجهها نسقٌ مؤسسٌ على الحضور. والسبب فى أننا نظن أن الواقع هو ما يكون حاضراً عند أية لحظة محددة، أن اللحظة الحاضرة تبدو لنا بسيطةً ومطلقةً على نحو لا يمكن معه حلها إلى عناصر أبسط. إن الماضى حاضراً، لكن ما يثبتُ فى النهاية هو أن اللحظة الحاضرة يمكن أن تؤدى دور الأساس حال ألا تكون معطى خالصاً ومستقلاً بذاته فقط. ولو اعتبرنا الحركة حاضرةً فلا بد أن يكون هذا الحضور موسوماً بالاختلاف والتأجيل. يقول دريدا: إن علينا أن "نفكر فى الحاضر بدءاً من علاقته بالزمن، وفى هذه العلاقة فحسب بوصفها اختلافاً وقائمةً بالاختلاف والتأجيل" (فى علم الكتابة، ص ١٦٦/٢٣٧). إن فكرة الحضور وفكرة ما هو حاضراً مشتقة: أى نتيجة اختلافات. يكتب دريدا: "وهكذا نسعى إلى افتراض الحضور... ليس بوصفه نسيجاً مطلقاً لشكل الوجود، بل الأخرى بوصفه عملية من التعيين ونتيجة. تحديدٌ ونتيجة ضمن حدود نسقٍ ليس نسقٍ حضور؛ بل نسقٍ اختلاف" (هوامش الفلسفة، ص ١٧/ الاختلاف المرجئى، ص ١٤٧).

ومن ثم ليست المسألة هاهنا إلا مسألة التعارض التراتبى بين الحضور والغياب. ويقتضى تفكيك هذا التعارض البرهنة على أن الدور الذى يقوم به الحضور لابد أن تكون له الخواص نفسها التى تُعزى افتراضاً إلى نقيضه، أى: الغياب. وبذلك يمكننا اعتبار "الحضور" نتيجة لغياب معمم، أو كما سوف نرى باختصار نتيجة لاختلاف مرجئى ("...")، بدلاً من تعريف الغياب بلغة الحضور، أى: بدلاً من تعريفه من حيث كونه نقيماً له. وستصبح هذه العملية الناشطة— أقصد الاختلاف المرجئى— أوضح لو أننا تأملنا مثلاً آخر على العقبات التى تنشأ ضمن حدود ميتافيزيقا الحضور. ويتعلق هذا المثال بعملية الإدلال، وهى ما قد نطلق عليه مفارقة البنية والحدث.

من المقبول ظاهرياً ادعاءً أن معنى أية كلمة هو ما يعنيه بها المتكلمون. ومعنى أية كلمة ضمن حدود نسق أية لغة- وهو ما نجدّه عندما نبحث عن أية كلمة في المعجم- هو ثمرة المعنى الذى قد منحه لها المتكلمون فى أفعال التواصل السابقة، وما يصدق على أية كلمة يصدق على اللغة بوجه عام: إن البنية التى تنطوى عليها لغة ما- أى نسق قواعدها وتواتراتها- تُعدُّ نتاج أحداث؛ أى ثمرة أفعال كلام سابقة. ومع ذلك، لو أننا أخذنا هذه المسألة بجديّة وشرعنا فى النظر إلى الأحداث التى يقال إنها تحدد بنيات اللغة فسوف نكتشف أن كل حدث هو نفسه قد حددته من قبل بنيات سابقة عليه فجعلته ممكناً. كما أن إمكان ما نعنيه بشيء ما فى منطوق ما منقوش من قبل فى بنية اللغة. وما البنيات نفسها إلا نتاجات على الدوام؛ إذ إننا مهما أوغلنا إلى الوراء فى محاولة لتخيل "نشأة" اللغة حتى نصف الحدث الأصلي الذى يُحتمل أن يكون قد أنتج البنية الأولى، فسوف نكتشف أن علينا افتراض وجود عملية تنظيم سابق، أى: وجود عملية تمايز^(١٠٠٠) سابق.

وكما قد رأينا فى حالة السببية، لا نجد هاهنا إلا أصولاً لأصلية فحسب: ذلك أنه إذا كان رجل الكهف قد افتتح بنجاح اللغة باصطناعه مهمة خاصة يدل بها على "الطعام"، فلا بد أن نفترض أن هذه المهمة قد انمازت من قبل من مهمات أخرى وأن العالم قد تمّ تقسيمه بالفعل إلى فئتي "طعام" و"لا طعام"؛ مما يعنى أن الأفعال التى بمقتضاها تنشأ عملية الإدلال تستند إلى اختلافات، مثل التقابل بين "الطعام" و"اللاطعام"، وهو التقابل الذى يسمح بالإدلال على الطعام، أو تستند إلى التقابل بين عناصر دالة؛ مما يسمح لسياق ما أن يؤدى دوراً دالاً. وعلى سبيل المثال لا يعتبر التتابع الصوتى فى كلمة bat دالاً إلا بتغايره عن تتابعات صوتية أخرى مثل: bet, bad, mat, pat إلخ. إن الصوت المسموع الذى يكون "حاضراً" عندما نتلفظ كلمة bat مسكوناً بآثار أشكال أخرى من أصوات لم نتلفظها، وما نتلفظه يمكن أن يؤدى دوراً دالاً حال أن ينطوى على مثل هذه الآثار فحسب. وكما رأينا فى حالة الحركة، فما يُفترض فيه أنه حاضرٌ ينكشف عن أنه مركب ومتمايز، أى: نتاج اختلافات.

إن أى تفسير للغة، وهو يفتش عن أساس صلب، سيأمل دون شك فى اعتبار المعنى شيئاً حاضراً فى مكان ما - لنقل حاضراً إلى الوعى عند اللحظة التى تنطوى على حدث دال، غير أن أى حضور نتلمسه يثبت فى النهاية أنه مسكونٌ باختلافات. ولو حاولنا تبرير المعنى بحسب الاختلاف بدلاً من البحث عن أساس فلن نظفر بشيء؛ ذلك أن الاختلافات ليست معطاة فى حد ذاتها وإنما هى نتاجات على الدوام. وعلى أية نظرية مدققة أن تُراوح بين هذين المنظورين، أى: أن تُراوح بين منظور الحدث ومنظور البنية أو بين الكلام واللغة، وهى مراوحة لن تؤدى إلى حل هيجلى؛ ذلك أن كل منظور يبين خطأ المنظور الآخر بعملية من الإبدال أو التناقض المنطقى غير القابل للحل. وكما يكتب دريدا:

فيما يخص نسق العلامات بوجه عام يمكن أن نوسع حدود ما يقوله سوسير عن اللغة: "النسق اللغوى (اللغة langue) ضرورىٌ للأحداث الكلامية (الكلام parole) كى تكون مفهومة وحتى تنتج مفعولاتها، إلا أن الأحداث الكلامية ضروريةٌ للنسق كى ينشئ نفسه...". ثمة دائرية هاهنا، فلو أننا فرقنا بحسب بين اللغة والكلام، بين الشفرة والرسالة، بين التصميم والتنفيذ إلخ، ولو أننا قدرنا النسق اللغوى وأحداث الكلام حق قدرهما فلن نعرف من أين نبدأ وعلى أى نحو يمكن لشيء ما بوجه عام أن يبدأ، اللغة أم الكلام. ولذلك علينا أن نقر- قبل أى انفصال

لـ اللغة والكلام، للشفرة والرسالة، وما ينشأ عن هذا الانفصال من متلازمات - بالإنتاج النظامي للاختلافات، أى بـ الإنتاج الذى ينطوى على نسق من الاختلافات. وعن طريق التجريد ولأسباب نوعية، ينطوى الاختلاف المرجئ على نتائج تُمَاز بها تاليًا لغويات اللغة من لغويات الكلام (مواقع، ص ٢٨ / ٣٩-٤٠).

يشير مصطلح الاختلاف المرجئ *différance* الذى يقدمه دريدا هاهنا إلى عدم قابلية الحسم؛ أى إلى إبدال بين منظوري البنية والحدث لا يقبل حلًا هيجليًا. إن الفعل *différer* يعنى الاختلاف *to differ* والتأجيل *to defer* معًا. والطريقة التى ننطق بها *Différance* هى نفسها الطريقة التى ننطق بها *différence*، إلا أن النهاية *ance* وهى النهاية التى تُستخدم فى إنشاء الأسماء الفعلية، تمنح المفردة شكلًا جديدًا يفيد معنى "الاختلاف *difference* والقائم بالاختلاف *differing* والقائم بالإرجاء *deferring*" فى آن. ومن ثم يشير الاختلاف المرجئ إلى اختلاف "كامن" يُعتبر الشرط فى عملية الدلالة، كما يُشير فى الآن نفسه إلى فعل الاختلاف الذى ينتج الاختلافات. والمصطلح الإنجليزى الذى يكافئه هو *spacing* (= المباعدة) الذى يشير إلى التنضيد وفعل التوزيع أو الترتيب فى آن معًا. وأحيانًا يستخدم دريدا المصطلح الفرنسى الموازى *espacement* إلا أن مصطلح الاختلاف المرجئ *différance* هو الأكثر قوة وملاءمة، والسبب أن الاختلاف *difference* مصطلحٌ تتقاطع عنده كتابات نيتشه وسوسير وفرويد وهوسرل وهيدجر؛ وقد أدت بحوثهم فى أنساق العملية التى بمقتضاها تنشأ الدلالة إلى تأكيد الاختلاف والتمايز، كما أن تعديل دريدا للمصطلح بالإضافة إلى إثباته أن الكتابة لا يمكن أن تكون بعد الآن مجرد تمثيل للكلام - كل هذا قد جعل الإشكال الواضح أن كل ما يحدد أية نظرية عن المعنى هو نفسه ما يدمرها.

يكتب دريدا أن الاختلاف المرجئ:

بنيةٌ وحركةٌ لا يمكن تصورهما على أساس تعارض الحضور/الغياب؛ الاختلاف المرجئ لعبةٌ نظاميةٌ للاختلافات ولآثار الاختلافات؛ لعبةٌ مباعدة (*espacement*) ترتبط من خلالها العناصر بعضها ببعض. وهذه المباعدة إنتاجٌ، ناشطٌ وكامنٌ فى آن معًا (فالحرف *a* فى مفردة *différance* يؤشر على هذه الحيرة بين النشاطية والكمون، اللذين لم يهيمن عليهما بعد، ولم ينتظمهما عضوياً بعد هذا التعارض بين النشاطية والكمون)، مباعدةٌ هى إنتاجٌ للفواصل التى دونها لن تكون الحدود "التامة" دالة؛ أى لن تؤدى دورًا (مواقع، ص ٢٧/٣٨-٣٩).

وهذه الإشكالات يتم استكشافها بشكل أعمق فى قراءة دريدا لسوسير التى فى كتابه "فى علم الكتابة"، حيثما يبين دريدا الكيفية التى بها ينطوى كتابٌ سوسير "دروس فى علم اللغة العام" - وهو الكتاب الذى استلهمته البنيوية والسميوطيقا على حد سواء - على نقد قوى لبيتافيزيقا الحضور من جهة، كما ينطوى من جهة أخرى على دعم واضح لنزعة مركزية اللوجوس وتورط فيها لم يكن له أن يتفاداه. ومن ثم يرينا دريدا الكيفية التى بها يفكك خطابٌ سوسير نفسه بنفسه، غير أن دريدا يرى أيضًا أن حركة التفكيك الذاتى هذه - بعيدًا عن اعتلال كتاب الدروس

- حركةٌ جوهريّةٌ تمنحُ الكتابَ قوتهُ، كما أنها وثيقةُ الصلةِ بموضوعه، وتلك نقطةٌ ينبغي ألا تغوتنا في قراءةٍ دريدا: فتعمد قيمةُ أي نصٍ وقوته على إمساكه اللافِت بالطريقة التي يُفككُ بها الأسرَ الفلسفيةُ التي تسرى عبره.

يبدأ سوسير بتعريف اللغة باعتبارها نسقاً من العلامات. وتُعتبر الأصواتُ لغةً حال أن تفيد في التعبير عن الأفكار أو نقلها. ومن ثمّ تعدو طبيعةُ العلامةِ سؤالاً مركزياً بالنسبة لسوسير: أي ما يمنحها هويتها حتى تتمكن من أداء دور العلامة. يرى سوسير أن العلاماتِ اعتباريةٌ ومتفقٌ عليها عرفياً، وأن كل علامة لا يتم تعريفها بإضفاء خصائص جوهريّة عليها، وإنما يتم تعريفها عن طريق اختلافاتٍ تُميّزُ علامةً من غيرها من العلامات. اللغة والحال هكذا نسقٌ من الاختلافات، ويفضّي هذا التصورُ إلى تعميق الفروق التي قد استندت إليها البنيوية والسميوطيقا: ثمة فرق بين اللغة *langue* بوصفها نسقاً من الاختلافات وأحداث الكلام *parole* التي يتيح النسقُ إمكانها، وفرق بين دراسة اللغة بوصفها نسقاً في زمن محدد (الدراسة التزامنية) ودراسة العلاقات المتبادلة بين عناصر من مراحل تاريخية مختلفة (الدراسة التعاقبية)، وفرق بين نمطين من الاختلافات ضمن حدود النسق أي: بين العلاقات التركيبية والاستبدالية، وفرق بين جزئي العلامة المكونين لها أي: بين الدال والمدلول. وهذه الفروق التأسيسية تؤسس كلاً من اللغويات والمشروع السميوطيقي اللذين يقومان بتبرير الأحداث اللغوية عن طريق اصطناع نسق محدد من العلاقات التي تجعل الأحداث اللغوية ممكنة.

لقد انتهى سوسير عبر بحوثه الدقيقة إلى الإصرار على الطبيعة العلائقية في النسق اللغوي بكل معنى الكلمة. الصوتُ نفسه حسبما يرى لا ينتمي إلى النسق، بل يسمح بإظهار وحدات النسق في أفعال الكلام. وينتهي سوسير فعلياً إلى أنه: "ما من شيء في النسق سوى اختلافات؛ أي ما من حدود تامة بذاتها" (الدروس، ص ١٢٠/١٦٦). وتلك صياغة جذرية، إذ إن النظرة الشائعة ترى اللغة مؤلفةً من كلمات؛ أي من كيانات وضعية، يشكل بعضها مع بعض نسقاً، ومن ثم يدخل بعضها مع بعض في علاقات، إلا أن تحليل سوسير لطبيعة الوحدات اللغوية يقضي إلى نتيجة مؤداها أن العلامات على العكس نتائج نسق من الاختلافات؛ أي ليست كيانات وضعية بالمرّة، وإنما هي وليدة اختلاف. وتنطوي هذه النتيجة على نقدٍ قوى لنزعة مركزية اللوجوس، فالانتهاء إلى أن نسق اللغة لا يتضمن إلا اختلافات فحسب يُقوّضُ - كما يوضح دريدا - أية محاولة لإنشاء نظرية عن اللغة ترى الكلمات كيانات وضعية حاضرة إما في حدث الكلام أو في النسق. وحال أن ينطوي النسق اللغوي على اختلافات فحسب، عندئذٍ يلحظ دريدا أن:

لعبة الاختلافات تتضمن تركيبات وإحالات تحول دون وجود عنصر بسيط حاضر في نفسه ولنفسه ويحيل إلى نفسه، عند أية لحظة أو بأية طريقة. وسواء في الخطاب المكتوب أو المنطوق، ما من عنصر يؤدي دور العلامة إلا وهو مرتبط بعنصر آخر، هو نفسه ليس حاضرًا على نحو بسيط. ويعنى هذا الارتباط التكويني أن كل "عنصر" - وحدة صوتية كان أم وحدة كتابية - يتكون بالإحالة إلى الأثر الكامن فيه من العناصر الأخرى في السياق أو النسق. وليس هذا الارتباط التكويني، أي هذا التناسج، إلا النص، نصٌ قد أنتجته من البداية إلى النهاية تحويلٌ نص آخر، فحسب. ما من شيء حاضر على نحو بسيط أو غائب سواء في العناصر أو النسق. ليس إلا الاختلافات وآثار الآثار فحسب في كل مكان (مواقع، ص ٢٦/٣٧-٣٨).

إن الطبيعة الاعباطية التي بمقتضاها تنشأ العلامة والنسق الذي لا ينطوى على حدود تامة بذاتها—تجعلنا أمام فكرة تتسم بالمفارقة، ألا وهي وجود أثر مؤسس؛ أي بنية من الإحالة اللانهائية ليس فيها إلا آثار فحسب—آثار سابقة على أي كيان بكيفية تغدو معها الآثار أثراً للآثار.

وفى الوقت نفسه يتضمن عمل سوسير توكيداً لنزعة مركزية اللوجوس؛ ذلك أن مفهوم العلامة نفسه الذى استنه سوسير مؤسس على تفرقة بين الحسى والعقلى حيثما يكون الدال مجرد مجاز إلى المدلول؛ ومن ثم يحتل وضعاً أدنى مقارنة بالمفهوم أو المعنى الذى يقوم بنقله. وعلى ذلك لابد لـ"اللغوى" من افتراض القدرة على الإمساك بالمدلولات متخذاً منها نقطة بداية؛ حتى يمكنه تمييز علامة من أخرى، وحتى يحدد اللحظة التى تصبح معها التغييرات المادية ذات معنى. وبذلك يشتبك مفهوم العلامة مع المفاهيم الأساسية فى نزعة مركزية اللوجوس، وهى مفاهيم من الصعب على سوسير أن يغيرها حتى لو أراد ذلك. ومع أن خطوات عديدة فى تحليله تقود إلى هذه النهاية فإنه يدعم بوضوح فهماً للعلامة ذا طابع مركزى لوجوسى؛ ومن ثم يُجَدَّرُ تحليله ضمن حدود نزعة مركزية اللوجوس. ويبدو ذلك صراحةً فى تعامل سوسير مع الكتابة؛ إذ يمنحها وضعاً ثانوياً ومشتقاً، مما يثير اهتمام دريدا إلى حد بعيد. ومع أن سوسير قد استبعد الصوت بحد ذاته على وجه التخصيص من النسق اللغوى، وأصر على السمة الشكلية للوحدات اللغوية المنطوقة فإنه يعود فيؤكد أن "موضوع التحليل اللغوى لا تُعرِّفه توليفة من الكلمة المكتوبة والكلمة المنطوقة: الكلمة المنطوقة وحدها هى ما يؤسس الموضوع" (الدروس، ص.ص ٢٣-٤٥/٢٤). ذلك أن الكتابة ليست إلا مجرد وسيلة لتمثيل الكلام؛ أى ليست إلا أداة تقنية أو ملحقة برانياً لا ضرورة لوضعه فى الاعتبار عند دراسة اللغة.

ويبدو ذلك خطوةً حسنة النية نسبياً، غير أنها تمثل فى الحقيقة نقطة يتقاطع عندها التقليد الغربى حال أن يفكر بخصوص اللغة، على نحو ما يبين دريدا؛ ذلك التقليد الذى اعتبر فيه الكلام تواصلاً طبيعياً ومباشراً واعتبرت فيه الكتابة تمثيلاً اصطناعياً وملتبساً للتمثيل. وعند تبرير هذه الأولية الممنوحة للكلام، يتم الاستشهاد عادةً بحقيقة أن الأطفال يتعلمون الكلام قبل تعلمهم الكتابة، أو أن ملايين الناس يتكلمون دون معرفتهم الكتابة حتى فى الثقافات الرفيعة، ولا تُتَّخَذُ هذه الوقائع برهاناً على مجرد أسبقية واقعية أو محلية للكلام على الكتابة، بل تتخذ برهاناً على أسبقية سائدة وشاملة. لقد اعتبر الكلام عملية من التواصل المباشر: تتدفق الكلمات من المتكلم وكأنها علامات عفوية تشف تماماً عن فكره الحاضر الذى يريد مستمعه الظفر به. أما الكتابة فتتألف من إشارات فيزيقية منفصلة تماماً عن الفكر الذى قد أنتجته، وتؤدى دورها على نحو مميز فى غياب المتكلم فتقترب من فكره بشكل غير أكيد، كما تبدو إشارات وأصواتها وكأنها مجهولة المصدر بالكلية؛ أى مبتورة عن أى متكلم أو مؤلف. ومن ثم فليست الكتابة مجرد أداة تقنية لتمثيل الكلام فحسب، وإنما هى أيضاً تشويه للكلام. وهذا الحكم على الكتابة قديمٌ قَدَمُ الفلسفة نفسها؛ ففى محاورة فيدروس يشجب أفلاطون الكتابة باعتبارها شكلاً لقيطاً من أشكال التواصل؛ أى مفصلة عن الأب أو لحظة الأصل، ولذلك تثير الكتابة كل أنواع إساءات الفهم بما أن المتكلم غير موجود كى يوضح للقارئ ما يدور فى ذهنه.

إن الامتياز المنعقد للكلام الذى بمقتضاه تُعتبر الكتابة تمثيلاً للكلام متطفاً وغير تام، يستبعد سمات معينة تنطوى عليها اللغة أو يستبعد وجوهاً من وظيفتها. ولأن البعد والغياب وإساءة الفهم وعدم الإخلاص والالتباس، تُعدُّ كلها سمات للكتابة، فعندئذ يمكن عبر تمييز الكتابة من الكلام إنشاء نموذج للتواصل يستمد معياره من الوضع المثالى الذى ينطوى عليه الكلام—حيثما تحمل الكلمات معنى، وحيثما يكون بقدرة المستمع الظفر من حيث المبدأ بما يدور فى ذهن المتكلم

على وجه الضبط. إن الحماسة الأخلاقية التي ينطوى عليها نقاشٌ سوسير للكتابة تشير إلى شيء مهم محل رهان؛ ذلك أنه يتكلم عن "مخاطر" الكتابة؛ مخاطر تنطوى على "إخفاء" اللغة و"اغتصاب" دور الكلام أحياناً. إن "استبداد الكتابة" قوى وماكر، ويفضى مثلاً إلى أخطاء في النطق تُعد "مرضية"؛ أى: أخطاء تؤدي إلى إفساد طرق الأداء السوية في النطق أو تلوينها. واللغويون الذين يُعنون بالأشكال المنطوقة "يسقطون في الفخ". إن الكتابة حال أن تكون تمثيلاً للكلام تُهددُ نقاء النسق الذي تُحَدِّمُ عليه (في علم الكتابة، ص.ص ٣٤-٤٣/٥١-٦٣).

بقدره الكتابة أن تؤثر في الكلام؛ ولذلك تصبح العلاقة بينهما أكثر تعقيداً مما بدت عليه للوهلة الأولى. إن المخطط التراتبي الذي يمنح الكلام أسبقيةً ويجعل الكتابة مستندةً إلى الكلام، ينتابه تغييرٌ في المسار حال أن يتخذ سوسير من الكتابة مثلاً يشرح به طبيعة الوحدات اللغوية. كيف يمكن شرح فكرة تمايز وحدة لغوية من غيرها بأمثلة؟ "بما أن وضعاً مماثلاً يمكن ملاحظته في الكتابة، وهى نظام آخر من العلامات، فإننا سوف نستخدم الكتابة في عقد بعض المقارنات مما سوف يفسر المسألة بكاملها" (الدروس، ص ١١٩/١٦٥). فالحرف "ب" على سبيل المثال، يمكن كتابته بطرق متعددة طالما ظل متميزاً عن الحروف ت، ث، ن، إلخ. ذلك أنه ما من سمات جوهرية يتحتم الإبقاء عليها؛ لأن هوية الحرف هويةً علائقيةً بكل معنى الكلمة.

وهكذا تصبح الكتابة للتي ادعى سوسير أنه ينبغي ألا تكون موضوعاً للبحث اللغوي، وسيلةً توضيحٍ مُثلى لطبيعة الوحدات اللغوية. وبذلك نفهم أن الكلام شكلٌ من الكتابة وشاهدٌ على آلية لغوية أساسية ظاهرة في الكتابة. وإذن يفضى النقاش بسوسير إلى هذا القلب: الترتيب المعلن عنه يجعل من الكتابة شكلاً مشتقاً من الكلام، وطريقة تمثيل طفيلية مضافة إلى الكلام - هذا الترتيب ينقلب، ويُقَمَّمُ الكلام ويُشرح باعتباره شكلاً من الكتابة. ويمنحنا هذا القلب مفهوماً جديداً عن الكتابة: كتابة معمة تنطوى على نوعين: كتابة صوتية، وكتابة تصويرية.

بعد أن تتبع دريدا عملية التفاعل بين الكلام والكتابة في نصوص أفلاطون وروسو وهوسرل وليفى شتروس وكوندياك وأخيراً سوسير، قَدِّمُ إثباتاً عاماً مؤداه أنه إذا كان يتم تعريف الكتابة عن طريق خصائص تُعزى إليها بشكل تقليدي فسيصبح الكلام عندئذ شكلاً من الكتابة. وعلى سبيل المثال كثيراً ما تم استبعاد الكتابة لكونها مجرد تقنية لتسجيل الكلام في نقوش يمكن استعادتها وتداولها في غياب قصد الإدلال الذي يستثير الكلام، إلا أن هذه الإعادية أو قابلية الإعادة هي الشرط في أية علامة؛ ذلك أن تتابع الأصوات يؤدي دوراً دالاً حال أن يكون قابلاً للتكرار فحسب، وحال أن يمكن التعرف عليه ثانية بوصفه التتابع "نفسه" حين يُقال في ظروف مختلفة. لا بد أن يكون ممكناً لي أن أكرر لشخص ثالث ما قد قاله لي شخصٌ ما. ولن يُعتبر تتابع الكلام تتابعاً للعلامة إلا إذا أمكن إيراده وتداوله بين أشخاص لا معرفة لهم بالمتكلم "الأصلي" ومقاصده الدالة. إن منطوقاً مثل: "l'Orangerie" (ضاحية تقع جنوب باريس) يستمر في الإدلال؛ لأنه قابل للتكرار أو يمكن تداوله أو الاستشهاد به مثلاً كما هو الحال هاهنا، كما أنه يستمر في الإدلال أيًا كان "ما يدور في أذهان" الذين يستنسخونه أو يستشهدون به. وإمكان كونه يتكرر ويقوم بدور بصرف النظر عن قصد الإدلال - هذا الإمكانُ يعد شرطاً في العلامات اللغوية بوجه عام، وليس شرطاً مقصوراً على الكتابة وحدها. قد نرى الكتابة تسجيلاً مادياً، غير أن دريدا يلحظ أنه: "لو أن الكتابة تعنى نقشاً متيناً للعلامات (وذاك لبُّ مفهوم الكتابة الوحيد الذي لا يمكن اختزاله)، فسوف تستغرق الكتابة بوجه عام حقلَ العلامات اللغوية بكامله. ... إن الفكرة الفعلية للتأسيس ومن ثم اعتبارية العلامة سابقةً على أفق الكتابة، أو تقع خارجه بشكل لا يُصدق" (في علم الكتابة، ص ٤٤/٦٥). الكتابة بمعناها الواسع هي كتابة أصلية archi-writing؛ أى أن

الكتابة الأصلية an archi-writing أو الكتابة الأولية protowriting هي الشرط لكل من الكلام والكتابة بمعناها الضيق.

توفر لنا العلاقة بين الكلام والكتابة بنيةً يحدد دريدا طبيعتها في عددٍ من النصوص، ويطلق على هذه البنية منطلق "المكمل" "supplement"، مستخدماً بذلك المصطلح الذي يخصصه روسو للكتابة. يقول لنا معجم وبستر: إن المكمل هو: "الشيء الذي يُكْمَلُ أو يُعتبر إضافةً". إن المكمل للمعجم هو قسمٌ إضافي يُضاف إليه إلا أن إمكان إضافة مكمل ما يشير إلى أن المعجم نفسه ناقص. يكتب روسو: "لقد اصطنعنا اللغات كي نتكلم بها، وتؤدي الكتابة دورَ المكمل فحسب للكلام". ومفهوم المكمل هذا، الذي يظهر في كل موضع عند روسو: "يُضَوَّرُ ضمن حدوده دلالتين تعایشهما معاً غريبٌ غرابةً ضرورتها" (في علم الكتابة، ص ١٤٤/٢٠٨). ليس المكمل إضافةً جوهريةً؛ إذ هو مُضافٌ إلى شيءٍ مكتمل في ذاته، وفي الوقت نفسه ينضاف المكمل كي يُكْمَل؛ أي ليعوّض عن نقص ما فيما يُفترض أن يكون مكتملاً في ذاته. ويترايط هذان المعنيان اللذان ينطوي عليهما المكمل بمنطق قوى، وفي كلا المعنيين يحضر المكمل بوصفه برانياً ودخيلاً على الطبيعة "الجوهرية" لما ينضاف إليه أو لما يحل محله.

يرى روسو الكتابة تقنيةً مضافةً إلى الكلام؛ أي: دخيلة على طبيعة اللغة، إلا أن المعنى الآخر للمكمل ناشطٌ هاهنا أيضاً. يمكن للكتابة أن تنضاف إلى الكلام حال أن يكون الكلام غير مكتملٍ بذاته؛ أي غير مكتملٍ بتمامه الطبيعي، وحال أن يكون في الكلام نقصٌ ما أو غيابٌ يُمكنُ الكتابة من إكماله. ويبدو هذا الوضعُ المزدوجُ واضحاً بشكل لافت في مناقشة روسو للكتابة؛ ففي اللحظة التي يشجب فيها روسو الكتابة "بوصفها هدمًا للحضور واعتلالاً يصيب الكلام"، في هذه اللحظة تحضر نشاطية روسو الكاتب على نحو تقليدي تماماً في محاولةٍ منه لاستعادة حضور ما من خلال الغياب الذي تنطوي عليه الكتابة، وهو الحضور الذي كان يفتقده عندما يتكلم. وهامى ذا صياغة بارعة الإيجاز من كتابه "الاعترافات": "كنت سأحب الظهور أمام الناس كما يحلو للآخرين أن يفعلوا، إلا أنني غير متيقن من إظهار نفسي على ما هي عليه، ليس بسبب عائق سوى أنني أبدو أمام الناس مختلفاً تماماً عما أنا عليه. ولذا قررت الكتابة، وإخفاءً نفسي على هذا النحو هو بالضبط الوضع الذي يناسبني؛ ذلك أن الناس لا تعرف قيمتي الحقيقية عندما أكون حاضراً بينهم" (في علم الكتابة، ص ١٤٢/٢٠٥).

تنوب الكتابة عن الكلام وتكمله؛ ذلك أن الكلام ينطوي فعلاً على الخصائص التي ننسبها عموماً للكتابة: الغياب وإنشاء الفهم. ويلحظ دريدا - مفضلاً الحديث عن نظرية لغوية عموماً على الحديث عن رأي روسو - أن الكتابة يمكن أن تحتل مرتبة ثانوية ومشتقة "على شرط واحد فحسب: أن لا توجد لغة "أصلية" و"طبيعية" لم تكن قد افترعتها أو لم تمسها الكتابة، وذلك بحد ذاته كتابة على الدوام"؛ كتابة أصلية (في علم الكتابة، ص ٥٦/٨٢). إن مناقشة دريدا لـ "هذا المكمل الخطير" عند روسو تتضمن وصفاً لبنيته في مختلف تجلياتها: يستدعي روسو مكملات برانية متعددة من أجل الإكمال؛ نظراً لأن هناك نقصاً على الدوام فيما يكون مكتملاً؛ نقص أصلي.

وعلى سبيل المثال يعتبر روسو التعليم مكماً للطبيعة، ومن حيث المبدأ فالطبيعة مكتملة؛ أي تامة على نحو يُعد معه التعليم إضافةً برانيةً، غير أن شرحه لعملية الإكمال التي يقوم بها التعليم يكشف عن نقص متأصل في الطبيعة، لا بد للطبيعة أن تكون كاملة - أن تكتمل - عن طريق التعليم لو أنها أرادت أن تكون نفسها بشكل حقيقي: التعليم الصحيح ضروري لو أن الطبيعة البشرية أرادت أن تظهر كما ينبغي أن تكون عليه بشكل حقيقي. وإذن يجعل منطق التكميل الطبيعة طرفاً سابقاً؛ أي: يجعلها كملاً موجوداً منذ البدء، إلا أن هذا المنطق نفسه

يكشف عن نقص متأصل أو غياب تنطوى عليه الطبيعة؛ ومن ثم يصبح التعليم، هذا الإضافي المضاف، شرطاً جوهرياً لما يقوم بتكميله.

وأيضاً يتحدث روسو عن الاستمناء معتبراً إياه "مكملاً خطيراً". ومثلما الحال مع الكتابة يُعد الاستمناء إضافة فاسدة؛ أى ممارسة أو تقنية مضافة إلى الجنسية السوية مثلما الكتابة المضافة إلى الكلام، غير أن الاستمناء يحل أيضاً محل النشاط الجنسي "السوى" أو يكون بديلاً عنه. إن القيام بدور البديل يحتم على البديل أن يشبه بطريقة جوهريّة ما يحل محله، وبالفعل تتكرر البنية الأساسية التي ينطوى عليها الاستمناء— أى بنية الرغبة بوصفها حب الذات مسلطاً على موضوع متخيل لم يمكن للمرء أن "يملكه"— فى العلاقات الجنسية الأخرى، التي يمكن اعتبارها من ثم لحظات من الاستمناء المعم.

إن ما تنطوى عليه المكملات عند روسو تسلسلٌ لانتهائى من المكملات، وذلك على نحو يمكن معه الحديث عن عملية من الإبدال المعم. الكتابة مكملة للكلام، إلا أن الكلام أيضاً مكمل، تقول إميل: يتعلم الأطفال الكلام بسرعة "ليكملوا ضعفهم ... ونحن نعرف مدى المتعة التي تتحقق حال التصرف اعتماداً على الآخرين وتحريك العالم ببساطة عن طريق تحريك اللسان" (فى علم الكتابة، ص ٢١١/١٤٧). وعند غياب مدام دي فارنس Warens— "أمه المحبوبة"— يلجأ روسو إلى المكملات، وهو يصف ذلك فى الاعترافات: "لن أنتهى لو أنى ذكرت كل الحماقات التي ارتكبتها والتي دفعتنى إليها ذكرى أمى الغالية حين لا أكون فى حضرتها. كنت أقبل سريري؛ لأنها نامت عليه، وستائر غرفتى وأثاثها؛ لأن يدها الجميلة قد لامستها، حتى أرضية الغرفة كنت أتمدّد عليها؛ لأنها مشيت فوقها" (فى علم الكتابة، ص ٢١٧/١٥٢). تقوم هذه المكملات بدور فى غياب أمه بوصفها بدائل لحضورها، لكن الغرابة أن النص يستمر بعد ذلك مباشرة على النحو الآتى: "وحتى فى حضورها كنت أقوم أحياناً بتصرفات مسرفة يستثيرها فى نفسى الحب المتوهج. ذات يوم ونحن على مائدة الطعام، بينما كانت تضع لقمة فى فمها صرختُ مدعياً أنى رأيتُ شعرة عليها، وبمجرد أن أعادت اللقمة إلى طبقها التقطتها بلهفة وابتلعتها". وتشير هذه الفقرة بمواربة إلى البنية الدالة الناشطة هاهنا؛ فما قد هتف به روسو أنه قد رآه على قطعة الطعام هو شيء دخيل ومتمايز (شعرة un cheveu) وهو فى الآن نفسه رغبته (إنى أشتهى un Je veux)، إنه الهتاف الذى يلعب دوراً من خلال مكملات يشترط بعضها بعضاً.

وتستمر سلسلة البدائل، ولا يوقف "حضور" الأم Maman، كما قد رأينا، هذه السلسلة. وعلى الرغم من أنه قد "تملكها"، كما قلنا، فإن هذا التملك يظل موسوماً بالغياب، يقول بروست "إن الامتلاك الفيزيقي لا يُغد امتلاكاً بالمرّة". كما أن ما يدعوها روسو أمه Maman هى نفسها بديل لأمه Mother غير المعروفة، وستكون هى نفسها مكملاً. "وعبر توالى هذه المكملات يظهر قانون: قانون سلسلة مترابطة ومتصلة؛ أى سلسلة وسائط إكمالية متضاعفة لا يمكن تفاديها، أى وسائط تنتج معنى للشيء نفسه الذى تقوم بتأجيله: الانطباع الأول الذى يثيره الشيء نفسه أو يثيره الحضور المباشر أو الإدراك الأول. إن المباشرة مشتقة، وكل شيء يبدأ مع الوساطة..." (فى علم الكتابة، ص ٢٢٦/١٥٧).

تعلمنا نصوص روسو، وكذلك نصوص آخرين، أن الحضور مُرجأً على الدوام وأن عملية الإكمال ممكنة فحسب بسبب وجود نقص أصلى، ومن ثم تفترض هذه النصوص أننا نفهم ما ندعوه "الحياة" على مثال النص وعلى مثال عملية الإكمال التي تشكلها اطرادات دالة. وليس ما تؤكد هذه الكتابات أنه ما من شيء خارج النصوص التجريبية— الكتابات— التي تنطوى عليها ثقافة ما، بل إن ما يقع خارجها مكملات، سلاسل من المكملات؛ وبذلك تضع الفرق بين الداخل والخارج موضع السؤال. إن النسيج الذى ندعوه حياة روسو الواقعية— أى الشروط السوسيواقتصادية

والأحداث العامة والخبرات الجنسية الخاصة وأفعال الكتابة- سوف يثبت عند الاختبار أن ما يؤسس هذا النسيج هو منطقُ التكميل، كما هو حاصلٌ في الموضوعات الفيزيقية التي يستحضرها روسو في الفقرة الخاصة بأمه في الاعترافات. يكتب دريدا:

ما نحاول أن نكشف عنه بتتبع الجريان المتواصل لـ"المكمل الخطير"، هو أن ما ندعوه الحياة الواقعية لهذه المخلوقات البشرية "بشحمها ولحمها"؛ أي ما وراء حدود كتاب روسو وخلفها، لا شيء أبداً سوى كتابة؛ أي لا شيء سوى مكملات وعمليات من الإدلال يتبادل بعضهما مكان بعض؛ عمليات من الإدلال تنشأ في سلسلة من الإحالات المتميزة فحسب. يحدث الـ"واقعي" كشيء إضافي أو هو مضاف فحسب بالمعنى المأخوذ من أثر المكملات أو استثنائها. وهكذا على الدوام وعلى طول قراءتنا في النص نجد أن الحاضر المطلق، أي الطبيعة، وهي ما يطلق عليها روسو "الأم الحقيقية" وغير ذلك من أوصاف، منفصلة على الدوام، لم توجد قط؛ والكتابة بوصفها اختفاءً للحضور الطبيعي هي ما يفتتح المعنى واللغة (في علم الكتابة، ص.ص ١٥٨-١٥٩/٢٢٨).

ولا يعنى انتشار المكمل في كل لحظة وموضع عند روسو عدم الاختلاف بين "حضور" الأم Maman أو تيريز و"غيابهما" أو بين الحدث الواقعي والخيالي نقول لا يعنى. إن هذه الاختلافات بتقاطعة وتلعب دوراً قوياً فيما ندعوه خبرتنا. إلا أن تأثيرات الحضور وتأثيرات الواقع التاريخي تنشأ ضمن حدود عملية الإكمال وتكون ممكنة عن طريقها وعن طريق الاختلاف بوصفهما- أي: الإكمال والاختلاف- تحديدات دقيقة لهذه البنية. إن "حضور" الأم نمط معين من الغياب، وكما قد أبان منظرون عديدون، ليس الحدث التاريخي الواقعي سوى نمط خاص من الخيال. ما من حضور أصلي؛ إذ ليس إلا حضور يُعاد إنشاؤه (الكتابة والاختلاف، ص.ص ٢١٢/٣١٤). إن الاستراتيجية الميتافيزيقية الناشطة في نصوص روسو؛ تلك الاستراتيجية التي تتكشف عن انحلالها حال انبثاقها، تنطوي على "استبعاد للحضور عن طريق تحديد المكمل بكونه مجرد برائية وإضافة محضة أو غياباً محضاً... فما يضاف ليس شيئاً؛ لأنه يضاف إلى حضور تام يُعتبر خارجياً بالنسبة لنا يضاف. يأتي الكلام كى يضاف إلى حضور بديهي (حضور الكيان والجوهر والمثال eidos والكائنية ousia وهكذا)، وتأتي الكتابة كى تضاف إلى حيوية كلام حاضر بذاته، ويأتي الاستمنا كى يضاف إلى ما يُدعى التجربة الجنسية السوية، وتضاف الثقافة إلى الطبيعة، والشر إلى البراءة، والتاريخ إلى الأصل، وهكذا" (في علم الكتابة، ص.ص ١٦٧/٢٣٧ - ٢٣٨). وما تحظى به هذه البنيات وعمليات إضفاء القيمة من أهمية في تفكيرنا يشير إلى أن الامتياز المنعقد للكلام على حساب الكتابة لم يكن غلطةً كان يمكن ألا يقع فيها هؤلاء الكتاب؛ إذ يصر دريدا على أن تنحية الكتابة إلى مرتبة المكمل ما هي إلا عملية يُؤمنُ عليها تاريخُ الميتافيزيقا بكامله، وهي أيضاً عملية يتقاطع عندها الـ"اقتصاد" الذي بمقتضاه تنشأ المفاهيم الميتافيزيقية:

إن الامتياز المنعقد للـ صوت لا يستند إلى خيار قد كان يمكن تجنبه؛ ذلك أنه يتجاوب مع لحظة ما في النسق (لنقل: مع لحظة ما في "حياة" الـ"تاريخ"، أو مع لحظة في الـ"وجود بوصفه علاقة بالذات"). إن نسق "سماع/فهم المرء لنفسه حال الكلام" من خلال المادة الصوتية- التي تحضر بحد ذاتها

بوصفها دالاً ليس برائياً أو ليس دنيوياً؛ ومن ثم ليس تجريبياً
أو لا يشترطه شيء سواه— هذا النسق قد هيمن بشكل حتمي
على تاريخ العالم طوال حقبة كاملة، وقد أنتج الفكرة المثلى عن
العالم؛ أى فكرة أصل العالم، التى نشأت من الاختلاف بين
الدنيوى وغير الدنيوى، وبين الخارج والداخل، وبين المثالى
وغير المثالى، وبين الكلى وغير الكلى، وبين المتعالى والتجريبى،
إلخ (فى علم الكتابة، ص. ٧-٨/١٧).

إن هاهنا ادعاءات ضخمة، إلا أنها تصبح أكثر قابلية للفهم والإدراك لو أننا لاحظنا أن
الفكرة المثلى عن الـ"عالم"، وهى فكرة خارج حدود الوعى، تستند إلى فروق بين حدود متعارضة
مثل الداخل/الخارج، ويعتمد كل تعارض من هذه التعارضات على نقطة أساسية تنطوى عليها
عملية التمايز؛ نقطة يصبح معها الخارج متمائزاً من الداخل. إن ما يتحكم فى الفرق بين الداخل
والخارج مثلاً نقطة فى عملية التمايز. ومن ثم ينطوى ادعاء دريدا على ثنائية: أولاً: إن لحظة
الكلام أو بالأحرى لحظة كلام المرء مع نفسه حيثما يبدو الدال والمدلول ممنوحين تزامنياً، وحيثما
يبدو الداخل والخارج والمادى والروحى مندمجين— هذه اللحظة تشتغل بوصفها نقطة المرجع؛
النقطة التى يتم افتراض كل هذه الفروق الجوهرية بالنظر إليها. وثانياً: هذا الرجوع إلى لحظة
كلام المرء مع نفسه يُمكننا من اعتبار الفروق الناتجة تعارضات تراتبية، يرتبط فيها طرف أول
بالحضور واللوجوس، فى حين يؤشر الطرف الآخر على السقوط عن الحضور. ويُعتبر التلاعب
بالاتمايز المنعقد للكلام تهديداً لهذا الصرح العظيم.

يلعب الكلام هذا الدور؛ إذ حال أن ينطق المرء دالاً مادياً ومدلولاً روحياً فإنهما يبدوان
حاضرين إلى نفسيهما فى وحدة غير منفصلة حيثما يهيمن ما هو عقلى على ما هو حسى، فى
حين تبدو الكلمات المكتوبة إشارات فيزيقية يتحتم على القارئ ترجمتها ونفخ الروح فيها، وقد
نراها دون فهمها، وإمكان حدوث هذه الفجوة يعد جزءاً من بنية الكلمات المكتوبة. لكننى عندما
أتكلم لن يبدو صوتى شيئاً برائياً أو خارجاً عما أسمعهُ أولاً ثم أفهمه. إن استماعى إلى كلامى
وفهمه بينما أتحدث هما شيء واحد لا يتجزأ. وهذا هو ما يدعوه دريدا نسق سماع/فهم المرء لنفسه
حال الكلام *s'entendre parler*، حيث يدمج الفعل الفرنسى *s'entendre* عمليتى سماع المرء
لنفسه وفهم نفسه معاً بشكل فعّال. فى الكلام أبدو واصلاً مباشرة إلى أفكارى. ولن تفضلنى الدوال
عن فكرى، بل إنها تمحو نفسها فى حضرته. ولن تبدو الدوال أدوات برائية أستقيها من العالم ثم
أستخدمها، بل تنبع على نحو عفوى من الداخل وتشف عن الفكر. ومن ثم تقدم لحظة سماع/فهم
المرء لنفسه حال الكلام "تجربة فريدة للمدلول الذى ينتج نفسه عفويًا من داخل النفس بوصفه
مفهومًا مدلولاً عليه فى عنصر المثالية أو الكلية. والسمة اللادنيوية فى مادة هذا التعبير هى مَقْوَمُ
هذه المثالية. وليست تجربة محو الدال فى الصوت صورة مضللة من بين صور أخرى— ذلك أنها
الشرط فى الفكرة المثلى عينها التى بمقتضاها تنشأ الحقيقة..." (فى علم الكتابة، ص. ٢٠/٣٣).

إن محو الدال فى الكلام شرطٌ للفكرة المثلى عن الحقيقة؛ لأنه يُؤخذُ إمكان الموضوعية— أى
الإظهار القابل للتكرار والمعنى الذى يطرد حضوره فى ظهورات عديدة— مع هيمنة المعنى على
الظهور. وبقدر ما تقتضى الحقيقة ضمناً إمكان اطراد عملية الدلالة التى تعلن عن نفسها وتظل غير
متغيرة أو تظل غير متأثرة بأدوات نقل الفكر التى تُظهر الفكر— يمدنا الصوت بنموذج ضرورى.
وعن طريق هذا النموذج الذى يكون فيه الفرق بين المعنى والشكل تعارضاً تراتبياً، تهيمن الحقيقة
على التعارض بين الحقيقة وأشكال ظهورها.

لكن هذا النموذج ينطوي بالطبع على صورة خادعة. يخلق تلاشي الدال في الكلام انطباعاً بالحضور المباشر للفكر، ومع أن الكلمة المنطوقة تتلاشى بسرعة فإنها تظل شكلاً مادياً يشتغل عبر اختلافاته عن أشكال أخرى، مثلما الحال في الكلمة المكتوبة. وحال أن نحفظ بالدال الصوتي من أجل الاختبار، كما في حالة تسجيله على شريط كاسيت حيثما يمكننا "الاستماع إلى أنفسنا نتكلم"، فسوف نكتشف أن الكلام عبارة عن تتابع للدوال مثلما الحال في الكتابة، كما أنه عرضة لعملية التفسير على نحو يشبه ما يحدث في الكتابة. ومع أن الكلام والكتابة ينتجان أنواعاً مختلفة من تأثيرات عملية الإدلال، فإنه لا أسس يقوم عليها ادعاءً أن الصوت ينقل الأفكار على نحو مباشر كما يحدث في الحالة التي أستمع فيها إلى نفسي تتكلم عند لحظة النطق. إن تسجيل كلام المرء يكشف عن أن الكلام يشتغل أيضاً عن طريق لعبة اختلاف الدوال، ويجهد الامتياز المنعقد للكلام من أجل كبت نشاطية هذا الاختلاف. "الكلام والوعي بالكلام" أقصد الوعي بوصفه حضوراً ذاتياً على نحو بسيط—هما ظواهر تنطوي على حب الذات مجرباً بوصفه كبتاً للاختلاف المرجئي. وهذه الظاهرة، أي هذا الكبت المسلم به للاختلاف المرجئي، هذا الرد "....." الحيوي المتضمن في لا شفافية الدال — هو الأصل فيما ندعوه حضوراً" (في علم الكتابة، ص ١٦٦/٢٣٦).

برؤية الطريقة التي يشتغل بها نسق سماع/فهم المرء لنفسه حال الكلام— بوصفه نموذجاً للحضور— والتي تتكشف عن صلابة نزعة مركزية الصوت ونزعة مركزية اللوجوس وميتافيزيقا الحضور— نكون قد استكشفتنا الأسباب التي جعلت الكلام يحتل منزلة أعلى من الكتابة. وهذا التعارض بكل ثقله الاستراتيجي يتم تفكيكه في النصوص التي تعمل على توكيده؛ إذ يثبت في النهاية أن الكلام يستند إلى الخصائص نفسها التي يتم عزوها عادةً إلى الكتابة. والنظريات المؤسسة على الحضور— سواء كان حضور المعنى بوصفه قصداً دالاً يحضر إلى الوعي عند لحظة النطق أم حضور المعيار المثالي الذي يكمن خلف كل أشكال ظهور المعنى— تحل نفسها بنفسها، بما أن الأساس المفترض أو الأرضية تتكشف عن كونها نتاج نسق تمايزي، أو بالأحرى نسق اختلاف وتخالف وتأجيل. لكن عملية التفكيك أو التفكيك الذاتي التي تنطوي عليها النظريات المتمركزة لوجوسياً، لن تفضي إلى نظرية جديدة تضع كل الأشياء وضماً واحداً؛ حتى النظريات الشبيهة بنظرية سوسير مع كل نقدها القوى لنزعة مركزية اللوجوس من خلال مفهومها عن النسق القائم على التمايز، لا تقلت من المقدمات المنطقية المتمركزة لوجوسياً وهي المقدمات التي تُضعف في الآن نفسه مركزية اللوجوس، وما من سبب للاعتقاد بأن المشروع النظري يمكن أن يحرر نفسه من هذه المقدمات. قد يكون محكوماً على النظرية بالتناقض الذاتي البنيوي على الدوام.

إن السؤال الذي يُثار الآن، خصوصاً بالنسبة إلى نقاد الأدب الذين ينشغلون بمؤديات النظريات الفلسفية أكثر من انشغالهم باتساقها أو تنسيبها هو: ما الذي ينبغي عليهم عمله بنظرية المعنى وتفسير النصوص؟ وتتيح الأمثلة التي فحصناها جواباً تمهيدياً على الأقل: لا يشرح التفكيك النصوص بالمعنى التقليدي الذي يحاول الإمساك بوحدة المحتوى أو التيمة، وإنما يبحث في اشتغال التعارضات الميتافيزيقية بتفنيدها، كما يبحث في الطرق التي تنتج بها المجازات النصية والعلاقات في النص منطقاً مزدوجاً ومتناقضاً، كما هو الحال في لعبة المكمل عند روسو. ولا تقدم الأمثلة التي تأملناها سبباً للاعتقاد بأن التفكيك— كما قد يُفترض أحياناً— يجعل من التفسير عملية من التداعي الحر لا شيء وراءها، مع أن التفكيك يركز على التضمينات المفاهيمية والمجازية ولا يركز على مقاصد التأليف. ومن ناحية أخرى قد ينطوي تفكيك التعارض بين الكلام والكتابة— عن طريق جعل ما هو مركزي بالنسبة إلى محمولات اللغة مرتبطاً بخصيصة ينطوي عليها ما هو مكتوب— على تضمينات لم نستكشفها بعد. وعلى سبيل المثال إلى أي مدى تؤثر فكرة أن المعنى نتاج اللغة— وليس نتاج منبعه الذي عنه صدر— على عملية التفسير؟ لعل قراءة دريدا لأوستن في

"توقيع حدث سياق" (ضمن كتاب هوامش الفلسفة) ثم جداله اللاحق مع منظر أفعال الكلام الأمريكي جون سيرل، يمثلان مقاربة جيدة للمؤديات التي ينطوي عليها تفكيك نماذج عملية الإدلال.

الهوامش:

هذه ترجمة كاملة للقسم الأول من الفصل الثاني المعنون بـ"التفكيك"، ضمن كتاب:

Jonathan Culler, On Deconstruction: Theory and Criticism after Structuralism (Cornell University Press, 1982).

والكتاب كاملاً قيد الترجمة لحساب المجلس الأعلى للثقافة.

(١) لن أقوم هنا بمناقشة التفكيك عند دريدا في علاقته بأعمال هيغل ونييتشه وهوسرل وهيدجر؛ حيث قامت جايتري سبيفاك بذلك في مقدمتها لكتاب "في علم الكتابة". انظر أيضاً: رودلف جاش "التفكيك بوصفه نقداً".
(٢) وقد نرفض ذلك بادعاء أننا نلاحظ أحياناً السبب أولاً ثم النتيجة: فمثلاً نرى ارتفاع الكرة في الهواء باتجاه زجاج النافذة أولاً ثم نشاهد تحطم الزجاج ثانياً. ويرى نييتشه أن التجربة أو توقع النتيجة فحسب هو ما يمكننا من تعيين ماهية الظاهرة بوصفها سبباً "ممكناً". وعلى أية حال فإن التشكيك في الاستدلال على العلاقات السببية من العلاقات الزمنية يجعل من إمكان قلب العلاقة الزمنية مؤشراً كافياً للتشويش على مخطط السببية. ومن أجل نقاش وافٍ للتفكيك النييتشوي انظر: بول دي مان "أمثوليات القراءة"، صص ١٠٧-١١٠. ومن أجل مناقشة موسعة لمثال آخر وهو تفكيك نييتشه لمبدأ الهوية انظر: دي مان صص ١١٩-١٣١، وسارة كوفمان "نييتشه والمشهد الفلسفي" صص ١٣٧-١٦٣.

(٥) الرسم الإنجليزي هو: intervening وهي مفردة يعنى الفيلسوفُ بها التدخل بما هو إكراه وعنف خارجي كما يعنى بها أيضاً لحظة طرء، حتمى ينتاب حقل التعارضات ويقتضيها في الآن نفسه الحقل عينه، سواء أكان هذا الطرء خارجياً أم داخلياً؛ مما يؤدي في النهاية- برسم المعنيين- إلى قلقلة الحقل (المترجم).

(٥٥) يعد نييتشه المعلم الذي يتلقى عنه دريدا بذور استراتيجيات التفكيك، وقد تتبعت سبيفاك العلاقات القوية والغامضة بين نييتشه ودريدا، وهي العلاقات التي يفضل دريدا أن تظل طي الكتمان. حول هذا الخصوص انظر مواضع متفرقة من ترجمتنا لمقدمة سبيفاك تحت عنوان "مدخل إلى الجراماتولوجيا" ضمن كتاب: صور دريدا، نشرة المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٢م (المترجم).

(٥٥٥) نقترح الرسم العربي "الاختلاف المرجئي" ترجمة لـ "différance"، ونحن بذلك نخطئ ترجمته بـ "الاختلاف المرجأ" وهي الترجمة التي أشاعتها هدى شكرى عياد (فصول، المجلد السادس، العدد الثالث، ١٩٨٦م)، كما أننا نستريب في ترجمته بـ "التأجيل" أو "الإرجاء"؛ والسبب أن هذه الترجمات- بخلاف ترجمتنا- تجافي استخدام الفيلسوف وتشغيله للمفردة، وهو الاستخدام الذي يعنى- فيما نرى- أن الاختلاف هو الهيئة التي تقوم بفعل الإرجاء، وليس التأجيل أو الإرجاء واقعاً على الاختلاف بفعل هيئة خارجية عنه. انظر الهامش الشارح، ص ١٥، في: صور دريدا (المترجم).

(٥٥٥٥) أظن أن سهواً قد وقع فيه صاحب كتاب "الخروج من التيه: دراسة في سلطة النص" (سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٩٨، نوفمبر ٢٠٠٣)، حيث يترجم المفردة "differentiation" إلى "عمليات اختلاف وإرجاء" في نهاية الاقتباس الذي يأخذه عن كلر ص ١٩٣، والصواب أن الرسم الإنجليزي للكلمة يشير إلى عملية "مفاضلة" أو "تمايز" أى إلى تقسيم تصنيفي، ويشيع عنده هذا النوع من السهو المفضى إلى أغلاط سواء في النقل عن دريدا مباشرة أو عن من يتصدون لمناقشة التفكيك (المترجم).

(٥٥٥٥٥) ينطوي تعليق دريدا هاهنا على نقد ضمنى لـ "عملية الرد الظاهراتي"، وهي العملية التي بمقتضاها تنبني فلسفة هوسرل بكاملها. من أجل تفصيلات موسعة حول تفكيك دريدا لنظرية المعنى في فلسفة هوسرل انظر: جاك دريدا، الكلام والظواهر، ترجمه إلى الإنجليزية ديفيد أليسون، طبعة جامعة نورثويسترن، ١٩٧٣ (المترجم).